توصيات ورشة عمل بعنوان :

تحديات العمل بالنظام المزدوج

بتاريخ 20 و 21 يوليو 2019 م ؛ انعقدت بقاعة المؤتمرات التابعة لوزارة الاقتصاد بالحكومة الليبية المؤقتة ببنغازي ورشة عمل حول " تحديات العمل بالنظام المزدوج " بتنظيم مشترك بين مصرف ليبيا المركزي ومركز الإدارة العامة والتطوير المؤسسي بجامعة بنغازي شملت ثلاثة محاور رئيسية هي : -

أولاً -محور طبيعة ودور النظام المصرفي.

ثانياً –محور النظام المصرفي والاستثمار .

ثالثاً- النظام المصرفي في ليبيا :رؤية مستقبلية.

وبعد تقديم البحوث المدرجة في كل محور ثم قيام نقاشات وأسئلة ومداخلات حولها ، خلصت ورشة العمل إلى إقرار التوصيات التالية :

1-يتصدر القانون النافذ الآن أكثر عقبات التحول للصيرفة الإسلامية خاصة ما تعلق بالفائدة والبدائل الإسلامية . ولمعالجة هذه العقبة القانونية نقترح إعداد دراسة للقانون رقم 1 لسنة 2013م , والعقبات التي تعود للقانون وكيفية علاجها , والحلول المقترحة.

2-ضرورة تبني العمل بالقطاع المصرفي المزدوج الإسلامي - التقليدي .

3-العمل على إصدار قانون خاص ومتكامل بشأن الصيرفة الإسلامية.

4-ترك خيار الانتقال للصيرفة الإسلامية للمصارف التي ترغب في ذلك .

5-تبني إستراتيجية إصلاحية للنظام المصرفي في ليبيا تهتم بأسس العمل المصرفي (الرقابة على رأس المال، تنويع الأصول المصرفية وضمان الودائع)، وتعتمد على القواعد التنظيمية لحوكمة العمل المؤسسي المصرفي .

6- ضرورة الاهتمام بممارسات وأسس الحوكمة الرشيدة في العمل المؤسسي المصرفي في ليبيا.

7-العمل على تنمية الخطاب والفكر المؤسسي التنسيقي للقيادات المصرفية الليبية على أن يقوم على وضوح الرؤية المؤسسية والتنسيق الخطابي والتماسك الفكري في مواقف وقضايا الإصلاح والتطوير المؤسسي المصرفي.

8- تنمية ثقافة الاهتمام بالاتجاه السائد عالمياً حول ملكية المصارف عن طريق شركات مصرفية قابضة BHC.

9-إجراء دراسات حقيقية تجريبية حول مسألة الارتباط بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، ومدى ضرورة وجود سوق مالي للربط بينها.

10-ضرورة خلق اتفاق في أفكار القيادات المصرفية بضرورة وجود سوقٍ مالي من أجل التأثير الإيجابي على عمليات السوق المفتوح في الاقتصاد والتعامل مع الدين العام المحلي في ليبيا لاستيعاب المشكلة الاقتصادية.

11-إعادة تقييم الآثار التشريعية والتنظيمية للقانون رقم (1) لسنة 2013 من أجل تفعيل الحركة الائتمانية في الاقتصاد الليبي.

12-تصميم وتفعيل برامج تنمية بشرية مكثفة وعاجلة للقيادات المؤسسية المصرفية العليا والوسطى لكي تتواكب مع ارتفاع درجة المخاطر الناجمة في البنية التحتية والتكنولوجيا ونظم الاتصال والمحاسبة الحديثة للمصارف مما يستلزم رفع الكفاءة لمواجهة ذلك بالاعتماد على مدخل المخاطر.

13-ضرورة قيام إستراتيجية مستحدثة للربط التشريعي والتنظيمي بين قواعد العمل التنظيمي المصرفي من أجل إزالة التناقض والتصادم والثغرات فيها وخلق عمل مؤسسي مصرفي متكامل وشامل.

14-تنمية وتشجيع لغة الحوار بين كافة الأطراف فيما يخص الشأن المصرفي .

15-إعداد نموذج متكامل يتضمن المقترحات بخصوص القانون والعقود والمعالجات المحاسبية والإجراءات الإدارية للعقود , وأدلة العقود , بحيث يطبق من هذا النموذج ما أمكن وفق الوضع الحالي , وتكون مرحلة تمهيدية لتطبيق النموذج بالكامل إن أمكن , ووفقا للنظام المصرفي المختار في المرحلة القادمة.

16-ضرورة بذل المزيد من الاهتمام من قبل السلطات الرقابية لتطوير آليات نظام التقييم المصرفي حتى تصبح تقارير التفتيش أداة فاعلة للرقابة على المصرف وتحقيق أهدافه

17-تجنب محاكاة بعض نماذج الصيرفة الإسلامية خاصة في الدول العربية بسبب المحاذير مع مراعاة الأسس والمنهجية ومقتضيات لواقع تلك الدول وفلسفتها؛ لهذا نقترح اختيار نموذج للوقوف على العقبات العملية والحلول العملية للمشاكل التي تعترض التحول .

18-العمل على إعادة الثقة في المؤسسات النقدية و المالية .

19-العمل على إعادة الثقة للدينار الليبي و القضاء على السوق السوداء ، بتبني سياسة لسعر الصرف تعمل على تقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء تدريجيا حتى الوصول الى سعر واحد يعكس حقيقة الاقتصاد ، تنتهي معه السوق السوداء أو تكون في نطاق ضيق جدا.

20-تطوير البنية التحتية المتعلقة بالعمل المصرفي، أو على صعيد البناء المؤسسي وتعزيز الحوكمة.

21-العمل على إعادة هيكلة قطاع المصارف والشركات والاستعانة بالتجارب الدولية في هذا المجال .

22-التحول كخطوة أولى إلى النظام المزدوج .

انتهت التوصيات